

النظام الرئاسي .. مزايا ولسعة

توفير الاستقرار السياسي وتأمين فرص أفضل لعمل الحكومة



سلطة تنفيذية قوية تتخطى لجمود القانوني والبيروقراطي والعمل بسرعة ودينامية

عليها البرلمان، ولكنه اعتراض توفيقى فقط إن ان البرلمان يستعمل إقرار القانون الذي اعترض عليه الرئيس وجعله نافذاً مباشرة دون اشتراط موافقة الرئيس في حالة موافقة ثلثي أعضاء البرلمان على المشروع، وفي المقابل يقر الدستور الأمريكي بعض الامتيازات لمجلس الشيوخ يمارسها تجاه السلطة التنفيذية فيستلزم موافقة مجلس الشيوخ لتعيين بعض كبار موظفي الدولة مثل السفراء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وكذلك ضرورة موافقته في مسألة المعاهدات والاتفاقات الدولية، إذ إن موافقة مجلس الشيوخ ضرورية وإلزامية لإبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية ولعل حداثة عصبية الأمم التي مندسها الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسن بعد الحرب العالمية الأولى وفي مؤتمر فرساي عام ١٩٢٠ إلا إن عدم موافقة مجلس الشيوخ عليها حال دون دخول الولايات المتحدة الأمريكية للعصبة.

ثالثاً: اختيار الوزراء "الحكومة" عن طريق رئيس الدولة فقط دون تدخل من السلطات الأخرى ويكونون مسؤولين أمامه فقط.
سبق وأن بيننا أن تعيين كبار موظفي الدولة لا يتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ فإنه قد جرى عرف في الأنظمة الرئاسية وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية - أن يقوم رئيس الدولة دون تدخل من أحد بتعيين وزرائه أو مساعديه وهو يعينهم كما سبق له إقالتهم دون تدخل من أحد وهذا ظفرت السلطة التنفيذية منتمقة بتخص رئيس الدولة بصلاحيات واسعة وسلطات عظيمة... وسيط الرئيس تماماً على وزرائه ويخضعون له ولهم سلطات استثنائية فقط معه، مما يروى عن سيطرة الرئيس على وزرائه أن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون قد لاحظ عند استشارته لوزرائه في إحدى المسائل أنهم اجتمعوا على رأي مخالف لرايه فلم يعذب برأيهم وقصلاً بإبسامة ساخرة سبعة قالوا له: "واحد قال نعم، إذا نيم صاحبنا الأغلبيّة واتخذ قراراً مخالفاً لرأي مستشاريه- وزرائه- ومن جهة أخرى فإن الوزراء لا يسألون أمام أية جهة أخرى عدا مؤسسة الرئاسة ممثلة بالرئيس، وإن كان هناك المسألة الجنائية التي يرى البعض أنها قد تتحول إلى مسؤولية سياسية إذا كانت الأمور قد سارت بهذا الشكل وذلك الاتجاه لكنه أمر صعب ولعل قضية مونكيتا لوبيسكي التي عصفت باركان البيت الأبيض في عهد رئاسة كلينتون خير دليل على ذلك.

رابعاً: الرقابة الرئاسية
إذ إن النظام الرئاسي يتطلب توافر درجة عالية من المرونة الحزبية، أي عدم التصويت كتكتلة حزبية واحدة وقد ينير التساؤل لماذا؟ الجواب إن السلطة التشريعية تمتلك الكثير من السلطات ومن بينها السلطة المالية، والحكومة لا تتسابق من حزب الأغلبية المالية في النظام الرئاسي أي قد يكون رئيس حزب رئيس الدولة لا يستند إلى أغلبية حزبية مماثلة في البرلمان، فإذا حصل تصويت لمسألة ما تقدمت بها السلطة التنفيذية، تتخطى بامور مالية وكان هناك انضباط وضمانة حزبية التصويت حكماً لسكون لغبر صالح الحكومة، مما يعني حدوث نوع من الجمود الحكومي وعدم قدرة الحكومة على العمل وبالتالي إلغاء مبدأ الفصل بين السلطات، أما في حالة المرونة الحزبية فإن النائب لا يلزم بالتصويت مع اتجاه حزبه بشكل قاطع. وعلى هذا الأساس ترى إن الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية أحزاب لا تقوم على قاعدة أيديولوجية واجتماعية وإنما تهدف إلى السيطرة على بعض المناطق الإدارية والسياسية.

إقامة فصل جامد أو حواجز منبعا بين تلك الهيئات، لقد تصور رجال الثورة الفرنسية إن الدولة التي لا تقوم على مبدأ فصل السلطات تفقد أساسها الدستوري.. وفسروا مبدأ الفصل بين السلطات بمعنى الفصل التام والمطلق والجامد ما بين السلطات، إذ تنفى كل علاقة أو تداخل بين الهيئات

معالجة الأوضاع الأمنية بقوة وتحقيق لخدمات الأسلية للمواطنين في وقت قياسي

التي تتولى هذه السلطات، ووفق هذا وذاك لم يجعل رجال الثورة الفرنسية من مبدأ الفصل بين السلطات مجرد وسيلة لتحديد السلطة أو ضمانتها للحريات الأفراد بل وجدوا فيه مبدأ قانونياً يسند إلى كل وظيفة من وظائف الدولة جزءاً منفصلاً ومستقلاً عن أجزاء السيادة الأخرى وتأسيساً لذلك تأسس أول دستور للثورة الفرنسية في عام ١٧٩١ الذي جعل كل سلطة مستقلة تماماً عن السلطات الأخرى متاثراً بالدستور الأمريكي، وهذا ما أدى في فرنسا إلى الاستعداد وقمع الحريات وإقامة أوضاع صور الإرهاب إن النظام الرئاسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ذلك نجد الدستور الأمريكي يجعل اختيار القضاة بالانتخاب وينص على عدم إمكانية تعديل نظام المحكمة الاتحادية العليا إلا وفقاً للأوضاع الخاصة بتعديل الدستور نفسه، وكذلك عدم إمكانية الجمع بين العضوية البرلمانية والوزراء سياسياً مما يخلق تضارباً بين العضوية البرلمانية والنصب الوزاري في مقابل عدم مسؤولية الرئيس والوزراء سياسياً أمام البرلمان، ولا يحق للرئيس والمجالس حل البرلمان سواء بالنسبة لمجلس الشيوخ أو لمجلس النواب، وليس للوزراء أن يحضروا جلسات مجلس البرلمان بهذه الصفة.

ولكن في حقيقة الأمر ليس فصلاً مطلقاً وإنما توجد له بعض الاستثناءات فلرئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي وافق

مزايا النظام الرئاسي
- دول العالم الأخرى ومن الآثار الإيجابية لهذا النظام :
- يمكن أن يلعب الرئيس في النظام الرئاسي بعد انتخابه من غالبية الشعب دوراً رئيسياً في تعزيز الوحدة الوطنية لا سيما إن كان يحظى بتأييد مهم من قبل معظم أطراف ومكونات الشعب إذ ينظر إليه كرمز للوحدة الوطنية.
- حواجز الجمود القانوني والبيروقراطي والعمل بسرعة ودينامية لا سيما في مجال اتخاذ القرارات المحمّة.
- وجود رئيس جمهورية يتمتع بتأييد أغلبية أطراف الشعب يساعد على التحفيف إلى حد ما من الأزمات السياسية الأخطية التي يمكن أن تحدث في ظل وجود عدد هائل وتغير من الأحزاب السياسية المتقاربة من حيث موازين القوى والتأثير بشكل يضعف كثيراً من الأداء السياسي للحكومة ويهدد الاستقرار السياسي والأمني في حالة الأنظمة السياسية الأخرى.
- أنه يساعد على معالجة الأوضاع الأمنية بقوة، وتكون له القدرة على تحقيق الخدمات الأساسية التي تحتاج إلى عمل سريع وفؤي.

ه النظام الرئاسي نوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة وهو رئيس الصقوة الحاكمة يعاونه مجموعة وزراء يعدون بمثابة مستشارين "وأحياناً يطلق عليهم اسم سكرتير كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" ويكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالوقت نفسه، ويكون غير مسؤول سياسياً أمام السلطة التشريعية، ويختار رئيس الدولة "الحكومة" من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويرى البعض إن النظام الرئاسي هو "ذلك النظام الذي ترجح فيه كفاءة رئيس الدولة في ميزان السلطات".

ماهه ذلك لأسباب تختلف من بلد لآخر بسبب اختلاف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... الخ. فالدستور والنظام السياسي هو وليد البيئة الاجتماعية وليس حدثاً طارئاً عليها، ويجب الإشارة إلى أن الدستور الأمريكي وغيره من الدساتير التي أخذت بالنظام الرئاسي قد تأثرت بشكل كبير براء مونكيتو وخصوصاً كتابه روح القوانين Spirit of Laws الذي بين فيه نظريته الخاصة بمبدأ الفصل بين السلطات.

أسس النظام الرئاسي
إن النظام الرئاسي يقوم على مجموعة من الأسس والمطلوبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن الإشارة إلى هذه الأسس والمطلوبات بالآتي:

أولاً: وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة:

يقوم النظام الرئاسي على وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب، ويجمع بين صفة رئيس الدولة ورئيس الحكومة.. وقد قصد واضعو الدستور الأمريكي مثلاً بذلك تحقيق المساواة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فقد ركزوا على السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من الشعب، ولذلك أصبح في مركز متعال مع البرلمان الذي يستخدم سلطته من الشعب هو الآخر وكذلك لتفاصيل أكثر حول الظروف التي أدت إلى اختيار الرئيس بالقيادة الأمريكية توضع للنظام الرئاسي لكن الواقع العملي أثبت أن الكفة تميل لصالح الرئيس إذ أنه يمثل الشعب بأكمله ويتمتع بتأييد غالبية، بينما النائب في البرلمان وإن كان يمثل الشعب بأكمله إلا إنه لا يتمتع بالأغلبية إلا في دائرته الانتخابية.. والتطور العلمي والثقافي أدى إلى ازدياد دور السلطة التنفيذية وتزايد اختصاصها مع جعل الرئيس يتمتع بقوة ونفوذ في مواجهة البرلمان.

إن الشعب هو من ينتخب رئيس الجمهورية وليست الهيئة النيابية وذلك عن طريق الاقتراع العام سواء أكان مباشراً أم غير مباشر.. لذا- فإن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة وهذا يعني

- توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة.
- تأمين استقرار الحكومة بعض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة.
- يوفر فرصة أفضل لعمل الحكومة وحرية الحكومة وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة للبرلمان سلطة مهمة لعل أبرزها يتركز في المسائل المالية.
- إن الرئيس في النظام الرئاسي يتمتع بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من الأمة بشكل مباشر وهذا ما يعفي الرئيس من الولادات الضيقة.
- إنه نظام ناجح في البلدان ذات التجربة الديمقراطية المتكاملة والتي يكون فيها مستوى الضجيج والوعي السياسيين عالياً لأن الديمقراطية لا تكفي برسم حدودها لما يحق أو لا يحق أن تفعله، ولكنها أيضاً تحكم على بعض الأفكار والمعتقدات التي تجد لها مكاناً في أذهان بعض الأفراد من الشعب، بل تجري في بعض الأحيان السماح للتعرضين بالظواهر والتعبير ضد هذه الجهة أو تلك باسم الديمقراطية وحرية الفكر وهذا غير موجود في كثير من

اعداد :وحدة المعلومات

لقد كان لراء لوك مونكيتو في الفصل بين السلطات تأثير كبير على واضعي دستور الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٧٨٧ فقاموا بنظامهم السياسي على أساس ذلك المبدأ وقد كان قصد واضعي الدستور الأمريكي اعتماد الفصل المطلق بين السلطات وتحقيق المساواة بينها، غير أن النص الدستوري التي قررها أسفرت عن فصل نسبي سمح ببعض التداخل في الاختصاصات كما إن العمل قد أدى إلى رجحان كفة السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة، وهذا النظام يختلف اختلافاً كبيراً عن الأنظمة المسماة خطاً بالرئاسية مثل بعض نظم دول أمريكا اللاتينية أو مصر وهي ليست ذات المعنى القانوني والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية فهي مصر مثلاً يمكن لمجلس الشعب إقالة وزير وفقاً للمادة ١٢٢ من الدستور المصري والتي نصت على المسؤولية السياسية الفردية لكل وزير على حدة إن نصت على أن مجلس الشعب أن يقبر سحب الثقة من أحد نواب الرئيس لمجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم وسحب الثقة يكون بناء على تصويت مجلس الشعب عقب استجواب تمت مناقشته ومع هذا تم وضع عدة شروط وضمانات لذلك العمل بد أنه نص على إمكانية تدخل السلطة التشريعية بعمل السلطة التنفيذية وهناك أيضاً المسؤولية الجماعية للوزراء أمام البرلمان التي نصت عليها المادة ١٢٧ من الدستور المصري وهذا غير موجود في اسس النظام الرئاسي.

إن أساس فكرة إقامة نظام سياسي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات وهو النظام الرئاسي كانت أفكار إذ وجد مونكيتو إن القضاة كانوا قابليين للعمل في وقت كانوا فيه خاضعين لسلطة الملك يتصرفون حسب ما يوصي إليهم به، وكانت الأمور تسير على أساس التكتيل بخصوص الملك ونبرة انضامه، وبالرغم من تغير وضع القضاة بعد الثورة إذ أصبحوا غير قابليين للعمل إلا بقرار من البرلمان إلا إن هذا التغيير في الوضع لم يضمن لهم الاستقلال الكامل في قضائهم والحياد والنزاهة التي يحتملها لهم كانوا خاضعين ومتأثرين باتجاهات وميول حزب الأغلبية في البرلمان، وهذا ما دفع لولا إلى إدراج القضاء بين سلطات الدولة التنفيذية وعدم اعتماده سلطة مستقلة، لكننا نلاحظ أن القضاء أصبح ضمن السلطة مستقلة لها ضماناتها وحقوقها.. ويمرور الزمن استطاع الرئيس الأمريكي الاستعانة بالعديد من السلطات والصلاحيات مما أدى إلى رجحان كفة الرئيس باعتباره مرشح الأمة ويمثل الشعب بأكمله وكذلك من خلال السلطة المفوضة له من قبل البرلمان الكونجرس نفسه فالصلاحيات المالية التي يتمتع بها الرئيس قد فوضت إليه وفقاً للقوانين التي صدرت بخصوص الميزانية والحساب الختامي في عام ١٩٢١.

وتوالي الأحداث وانتشار النموذج الأمريكي في الحكم والديمقراطية أدى ذلك إلى محاولة العديد من دول العالم نقل النموذج الأمريكي لكن الحقيقة تشير إلى أن الكثير من بلدان العالم لم تنجح في

وكم هي كبيرة وبلغية تلك الدروس والعبر المستخلصة من العرس الديمقراطي الكبير في ٢٠٠٧ من سبتمبر ٢٠٠٦، ومنها أن الشعب قد أدرك بفضلته ووعيه الديمقراطي، أن هناك فئات على الخارطة السياسية لم يعوا بعد أصول اللعبة الديمقراطية، حيث لا يزالون مسكونين في دواخلهم بالأنظمة البالية التي جبنها الديمقراطية وطوت صفحاتها، لم يدركوا بعد رغم المحطات المتتالية لمسيرة الديمقراطية، أن الفضل في تجربة رئاسية أو برلمانية أو محلية لا يعني العودة إلى الماضي بالانقلاب على الديمقراطية، بل هي مدرسة يتبني الخذل من عولها وفوتيتها، كما تعني أيضاً الحراك السياسي بيلمس قضايا الوطن ومعرفة احتياجات بنيه، والتعامل مع الشعب بمسئولية واحترام، لا على قاعدة، كانه لا يزال أسيراً للفكر الماضوي الشمولي المتريخ في أذهانهم. ولكن على أساس اتساع وعيه وإبراهه اللذين اكتسبهما من التجارب المختلفة للديمقراطية بما حملت من قيم ومفاهيم جعلت منه اللابع الأول والأساسي على الساحة السياسية في اختيار الصالح والقوى والأمين، والتميز بين فاحصين بين الغث والسمين، وبين الرئذ الذي يذهب جفاء وبين ما يتفح الناس ويمكث في الأرض.

تأصيل الوعي بالممارسة.. ٢٠ سبتمبر.. عام على استحقاق استثنائي
بنسبة كبيرة وعزيمة صادقة الى صناديق الاقتراع ليعطي صوته وبقته لمن يستحقه ولين خبر العمل وخبرته فيه الصدق والأمانة والإخلاص.. كما تعزيت تلك التجربة أيضاً بأنها جعلت الناس أكثر وعياً بالحقائق الكبيرة التي تحيط بهم، وتجسد ذلك أيضاً في أراكمهم إن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي منحوه فقتهم عليه، مثل رؤية وطنية شاملة للحاضر والمستقبل استوعبت استحقاقات الوطن التنموية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية كما أكدت تلك الثقة الكبيرة التي منحتها الشعب للقائد باختياره رئيساً للجمهورية إنما هو اختيار لنهج التصامح والإعذار والوسطية في ادارته للسياسة الداخلية، وهو أيضاً اختيار لنهج المستقل المنجز إلى قضايا ومصالح الأمة العربية الإسلامية، وسياسة الاقليمية والدولية، وبناء علاقات استراتيجية متطورة مع الإشتاق في الخليج والمنطقة العربية وبقية دول العالم.

تأصيل الوعي بالممارسة.. ٢٠ سبتمبر.. عام على استحقاق استثنائي
وحمايتها من الأهواء والدوافع الانانية التي تفسد العلاقات بين أطراف ومكونات الحياة السياسية.
كما تعني هذه الممارسة المضي والعمل على معالجة الأخطاء الناتجة عن تجاوزات بعض الذين يسعون للديمقراطية ويمارسونها بشكل مغلوط.. وأيضاً عبر انتاج سبيل الحوار كاساس للتغلب على أية مشكلات يعاني منها المجتمع.
وما أن القائد الوجودي الديمقراطي ظل مسكون بالهوس ومعه التيارات الحرة من الشعب والتكوينات السياسية الصادقة والمترنة، منذ أول التجارب الديمقراطية بعيد بين الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، بالتناكيد والعمل على المضي قدماً على درب الديمقراطية مزيد من الممارسة والتجارب العمليّة.. يمكننا اليوم وبعد مرور عام على إجراء انتخابات ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، استخلاص العبر والدروس في تقييمنا لهذه التجربة، حيث نجد أن الشعب بكل فئاته قد هب

عبدالفتاح الأزهري
* مثل يوم ٢٠٦ من سبتمبر ٢٠٠٦م.. يوم الديمقراطية، حقبة جديدة ومحطة فارقة في مسيرة تحولات التجربة الديمقراطية اليمنية، حيث عكس الأداء الانتخابي الحر النزيه في ذلك اليوم لاختيار رئيس للجمهورية -والذي تمثل بإعادة انتخاب الأخ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية- مصداقية النهج والتوجه الديمقراطي التعديدي الذي سارت عليه بلادنا منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.. وجاءت تلك الخطوة المهمة ضمن القاعدة الحضارية التي تؤكد عليها التجارب الديمقراطية الناشئة والمتملة في التمسك بالمزيد من الممارسة الديمقراطية لتعميق تجاربنا وتنقيتها من الممارسات الخاطئة والتجاوزات البعيدة عن نهجها.. وهو الأمر الذي جدد التأكيد عليه فحزمة الأخ علي عبدالله صالح "الخاميس" الماضي في الذكرى الأولى ليوم الديمقراطية والذي جرى في الـ ٢٠٠٧م، بأن الديمقراطية لا تكتمل أركانها وتتثبت إلا بالمزيد من الديمقراطية.. حيث إن السبيل لإبراز هذه الممارسة المستولمة يبدأ من خلال حسن التعامل مع القيم الديمقراطية